



## في هذا العدد

# لبنان على أبواب مرحلة جديدة

ليس مغامرة القول ان لبنان على اعتاب مرحلة جديدة ستفرضها نتائج الانتخابات النيابية في 15 الجاري. وهذا الامر لا يعود الى منسوب الديمقراطية المرتفع عند اللبنانيين الذين يميلون بالفطرة إلى الفوضى والاصطفاف العصبي من دون وجود ديموقراطيين. ولا مرده الى القانون الانتخابي الهجين الذي يجمع بين اللائحة المغلقة في 15 دائرة والصوت التفضيلي الواحد ضمن القضاء (الدائرة المصغرة)، والفرز المذهبي لمقاعد المجلس الـ128. هذا العدد المرتفع للدوائر نسبة الى الحجم الصغير للمجلس، يضرب "القيمة التمثيلية والسياسية" لفكرة النسبية ما يؤدي الى اكثريات مقنعة.

لكن ما نحن في صده هو الوقوف موقف المتلقي لتسويات كبرى تجري على المسرحين الدولي والاقليمي، وستجد ترجماتها السياسية في الداخل اللبناني الذي ارتبط جميعها، كما هو معتاد، بخارج ما. و"الاكثريات المقنعة" هي التي ستجلس على طاولة التفاوض السياسي الذي سيتربك من الخارج الى الداخل وليس العكس.

القاعدة الاصلية في السياسة تشير الى ان لا نهائيات فيها، بل هي تتبدل بتبدل الاوزان والاحجام والقوى. ولما كان ان تبدلت هذه الوقائع في الداخل اللبناني معطوفة على مغامرات اللبنانيين باستدعاء الخارج كغلبة وارجحية على داخل آخر، هو بالتعريف السياسي الشريك بالوطن، فإن البلد في صدد متغيرات عميقة تتأرجح صعودا وهبوطا بحسب الحماية السياسية على مساحة الاقليم الذي يضم شهباء امبراطورية عدة لا ترى في لبنان الا مرآة لانعكاس المستجدات والتسويات. فليس عابرا ما حصل عندنا من انهيار مربع ما زالت سرعته تتضاعف، وهو انهيار يؤهل البلد لقبول المتغيرات من موقع المنهك وليس من موقع القادر على مواكبة السرعات السياسية في المنطقة.

اذا كان الحال على ما هو عليه، فالاجدر باللبنانيين الذهاب الى صناديق الاقتراع من زاوية مقارنة المستجدات لانتخاب من هم مؤهلون لتصدر الحياة البرلمانية على وجه الخصوص، والتفاعل مع المتغيرات وارتداداتها السياسية وبالمعنى العريض للسياسة التي تنطوي على المنظومات الصحية والاقتصادية والتربوية، وذلك بهدف تقديم بطاقة تعريف جديدة للبنان بعدما أثلفت السابقة، وما عادت تصلح للازمة المحلية والاقليمية والدولية. فالبلد خسر الكثير الكثير من خصائصه وميزاته حينما بسبب سياق الأحداث في المنطقة، واحيانا بسبب جموح اللبنانيين واهوائهم المشدودة الى تواريخهم الالهية، (نسبة الى المجتمع الاهلي)، ولم تكن يوما مرتبطة بخيارات مستقبلية تفتح كهوف البلد على انوار التطور نحو بناء مواطنة صحيحة ومجتمع مدني فاعل.

وضع لبنان الراهن، وتاريخه المليء بالتجارب السيئة التي عجزت عن بناء مناعة وطنية، ما عاد يحتمل الا مقاربات واقعية وعملية تأخذ في الاعتبار قدرة اللبنانيين المعدومة والعاجزة عجزا مطلقا عن الاستمرار بما أُرسي من ممارسات سياسية لعقود وعقود من السنوات، وكانت النتيجة على الدوام مراكمة "عجز" تجارب الحكم والعهود المتعاقبة حينما بسبب افتقاد رجال دولة، واحيانا اكثر بسبب انعدام صحة التقدير عند اللبناني فردا او جماعة في اختيار الصواب السياسي وسلوكه. كل هذا كان يرتد اثمانا باهظة على البلد وبنيته، فكان اللبنانيون يتنقلون من صيغة الى اخرى، وعلى ارض جغرافية واحدة عجزوا بشكل مستمر عن تحويلها الى دولة بكل معنى الكلمة. لهذا كله، عاش اللبنانيون بشكل مستمر تحت صيغ مأساوية اكثر مما هي مواطنة وتحت سقف القوانين.

ما تقدم، يطرح سؤالاً جوهرياً عما اذا بلغ اللبنانيون سن الرشد السياسي الذي يؤهلهم لبناء دولة تحمي مصالح شعبها، وتحدد كيفية بناء علاقات خارجية تقوم على الندية وتحمي استقلال الوطن من الشهباء الخارجية، ومن المغامرات الداخلية؟

الجواب حتما ستحمله الايام المقبلة التي باتت قريبة جدا. لكن الامل والرجاء في ان تجري وقائع التحولات والمستجدات السياسية على المستويين الدولي والاقليمي على "البارد"، وبعيدا من اي دورة عنف.

"الامن العام"